CC BY NC

Vol. 3, No. 2, 2024, p. vii-xiv
journal.maqasid.org
ISSN 2831-5049

هل ماتت الأسرة اليوم؟

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين..

الأسرة، العائلة، الأهل والآل، الأبوة والأمومة، البنوة والعمومة والخؤولة، مصطلحات تدل على نفس البنية الاجتماعية، وداخل هذه البنية تتفرع مجموعة من العلاقات التي تتشكل في دوائر في غاية الترابط والتشابك، وما يحافظ على عملية الترابط التأطر بترسانة أخلاقية وتشريعية ومقاصدية تسهم في بيان وظيفتها وتثمينها، وترشيد الائتلاف وتدبير الاختلاف داخلها.

لقد كان هذا النظام الاجتماعي إلى حد قريب موحدا بين الأمم والشعوب على اختلاف خلفياتها ومرجعياتها الدينية والثقافية، حيث حظيت "فكرة الأسرة" باهتمام كبير من مختلف التنظيمات والعصبيات القديمة، غير أن هذا الاهتمام عرف تراجعا ملحوظا في القرون الأخيرة، مما يجعلنا نتساءل: ما الذي تغير؟

لربما قد يظهر سؤالا بسيطا، حيث إن الكل يتفق، ربما، أن هناك تحولات كبيرة في نظام الأسرة وبنيتها، غير أنه من الصعب أن نضع اليد على بؤرة التغير التي كانت سببا في تصدع بنيان الاجتماع الأسري، ويمكننا تشبيه الأمر بالزلزال الذي ينطلق من بؤرة معينة، وهي المركز الذي تبدأ منه انفعالة الزلزال الأولى، حيث يتم تحرير الطاقة المخزونة في الصخور أولا عند تلك النقطة، وبعدها تتحدد الفوالق والهزات الرئيسية والثانوية.

وإذا فكرنا في حال الأسرة اليوم، يمكن أن نقول إن زلزالا هادئا ضربها في العمق، لم نحس ببؤرته في البداية لعدم وضوحها، غير أن الهزات الرئيسية والمتتالية كان لها كبير الأثر على الأسرة الإنسانية عموما والمسلمة على وجه أخص. فاستهان كثير من مثقفينا والمشتغلين بالعمل التشريعي الأسري بأثر الفراشة، غير مبالين لحجم التأثير الذي يحتمل أن تتسبب فيه التغيرات الأسرية متناهية الصغر وأثرها في العالم، مما تسبب في هزات قوية، ما زلنا نعيش أثرها، وأحسب أننا في أمس الحاجة

للتنبيه على حجم خطورة الهزات القادمة، والتي ستكون أشد وأشرس، وواجبنا في المجال المقاصدي والشرعي والثقافي أن نبحث عن البؤرة التي انطلق منها الزلزال زمانا وكيفية، وأن ننبه على هذه الهزات وعن مدياتها، باستشراف القادم والتحذير من الزلزال المدمر الذي قد يحصل جراء التغييرات التي أصابت الجسم الأسري.

ولئن كانت البنية الأسرية ما تزال تحافظ على صلابتها في السياق الإسلامي لأسباب دينية واجتماعية وسياسية وغيرها، فإن ارتدادت الزلزال هي في صدد الامتداد إلى هذه البنية موذنةً بزلزال جديد سيضرب بنية الاجتماع برمته، ويمتد إلى بؤرة الأسرة، ليطال بعد ذلك أركان الاجتماع الأسري، لنجد أنفسنا أمام ركام وأطلال حتى نصير أمام "العدم" و"النسبية المطلقة".

إن الروابط الأسرية نسيجٌ متكاملٌ ينسج لباسا ساترا ودافئا وجميلا يستر كل من يلبسه ويؤمن به، وأي خرق يصيبه موذن بظهور سوأة الاجتماع الإنساني، ونلاحظ اليوم خيوطا بدأت تخترق النسيج، لا هي من نوعها ولا من وظيفتها، مع وجود أيادٍ تسرب الخيوط واحدا تلو الآخر، ولخوفي من الخيط الذي ينقض الغزل، فيؤول بنا الحال إلى حالة خرقاء مكة التي كانت كلما أبرمت غزلها نقضته، فصارت مضرب الأمثال في القرآن الكريم، " وَلاَ تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثاً".

هل يفهم مما سبق أن كل تغير مرفوض، وأن علينا التقوقع والانغلاق خشية أن ينسف الزلزال ببنية النظام الاجتماعي؟ كي نكون موضوعين يجب الإقرار بأن طبيعة البنية الأسرية لا ترفض التحول جملة واحدة، بحيث تلفظه ولا تقبله، فقد عرفت الأسرة مجموعة من التحولات عبر التاريخ، وسنتجاوز هنا تطور الأسرة منذ فجر الإنسانية، لنتوقف فقط عند دين الإسلام الذي لما جاء قام بمجموعة من التعديلات على بنية الأسرة في زمن قبل الإسلام (الجاهلي)، فنسخ شرعة الإصر والأغلال، وحصر الزواج في أربع، وأعطى للمطلقة حقها، كما جعل للمرأة نصيبا في الميراث بمختلف درجاتها جدة وأما وابنة، زوجة وأختا وعمة، فكان لذوي الأرحام من النساء كذلك نصيب مفروض بنص القرآن الكريم.

كما سنّ مجموعة من التشريعات التي كانت تصحح الإجحاف الذي تعرض له بعض أفراد الأسرة، فأعاد الإسلام ضبط بنية الأسرة موضحا نظامها وتشريعاتها ومقاصدها، وكرس المعاني القيمية لنشأة العلاقة الأسرية، فجعلها قائمة على الود والرحمة والفضل والبر والإحسان، ومنع الظلم والعضل والجور، بحيث

Copyright © 2024 JCMS

تبتدئ هذه المعاني بالود في الخطوبة، حين تحصل اللقيا بين الطرفين ويُختبر الود ومشاعر القبول؛ فإذا حصل الإدام عزما الأمر، فيأتي الزواج فتحصل المودة والرحمة. إضافة إلى ذلك نبه القرآن الكريم على النشوز الذي قد يصيب الزوج والزوجة وأرشد إلى طرق تدبيره منبها إلى الدور الإيجابي الذي ينبغي أن تؤديه العوائل في القيام بواجب الصلح، وفي حالة استفحال الخلاف بين الزوجين فقد أباح الطلاق وجعل له تشريعات جزئية تدور في فلك مقاصد المعروف والإحسان. كما ثمن القرآن الكريم العلاقات الآبائية بالتأكيد على معاني البر والإحسان في القول والعمل والدعاء، فضلا عن تقصيد العلاقات الأخوية بالتنبيه على ما يشوش عليها من مشاعر الحسد والغيرة التي قد تحصل بين الإخوة مستدلا القرآن الكريم بقصص قابيل وهابيل، ويوسف وإخوته، مع وجود قصص تثمن قيم المحبة والإيواء والدعم كما حصل لموسى مع أخته صغيرا، ومع أخيه هارون كبيرا، فضلا عن يوسف مع أخيه بنيامين.

نستنتج من فلسفة القرآن ومقاصده في تصوره للعمران الأسري أنه يؤسس لمنظومة ترتبط بالإنسان من حيث هو إنسان، تنهض على أسس بها يقوم العمران، وهي أسس مقاومة للزلزال لا يطالها التغيير أو التبديل، تتمثل أساسا في مبدئين ثابتين:

- الأول: يرتبط بالفطرة، ذاكرة الإنسان الروحية، التي تختزن مقومات المشترك الإنساني
- الثاني: يرتبط بمفاهيم وقيم تتعالى عن الزمان والمكان والإنسان

ودون هذين المبدأين، تركت للإنسان مساحة يتوجب عليه فيها تمثل هذين المبدأين لإقامة العمران الأسري.

وكلما تأملنا القرآن الكريم إلا وغزلنا خيوط نسيج منظومة المقاصد والأخلاق داخل الأسرة، ولعمري إن هذه المنظومة لتحمي الأسرة في السراء والضراء، وتحتاج أن تكرس تربويا وتشريعيا وبحثيا، بالعمل على سبل غرسها في مختلف المجتمعات باختلاف ثقافاتها وسياقاتها.

كما فصل القرآن الكريم في قضايا الأسرة، بحيث إن أكثر المفصل يرتبط بالأسرة في علاقاته ونظامها ومقاصدها وتشريعاتها، ولا ضير من وجود التشريعات التصحيحية للظلم الذي يطال الإنسان في كل زمان وأوان، وأحسب أن تشريعات القرآن كلها تصحيحية، ليس فقط للزمن الجاهلي قبل الإسلام، بل تصحيحية كذلك للواقع الإنساني الممتد إلى يوم الميعاد، ومن ثم فإن تعاملنا مع القرآن وفق منظور تصحيحي يصحِّح ولا يصحَّح، من شأنه ترشيد التحولات في الواقع والارتقاء بحال الاجتماع.

Copyright © 2024 JCMS

إن التحولات التي طاولت نظام العائلة من الامتداد إلى الانكماش، إضافة إلى تغير نظام العلاقات داخل هذا النظام على مستوى التراتبية وتغير الوظائف والسلط هو تحول شبه عالمي، يتأثر بمنظومة القيم الجديدة، وفيه المقبول والمردود، غير أن حديثنا هنا ليس على التحولات البنيوية فقط، وإنما التحولات الماهوية التي عرفتها الأسرة، بدءا من تحول مفهومها من التأسس على "الزواج" إلى المعاشرة، ومن ركنية الاختلاف الجنسي بين الزوجين، إلى قبول المثلية، ومن إنجاب الأطفال داخل الأسرة إلى شرائهم وفق مواصفات معينة تنتمي إلى ثقافة العرض والطلب، وينضاف إلى ما سبق من آفات انسحاب نظام القرابة من التدخل في نظام الأسرة النووية إيجابا وسلبا، وترك الأسرة تعيش مصيرها وتدبر اختلافها.

لقد مس التحول المعاصر أشد النقط صلابة في النظام الأسرة ألا وهو مبدأ الزوجية، ابتدأ بالتغير الوظيفي وانتهى بالتحول الماهوي، ولقي هذا التحول احتفاء كبيرا من مؤسسات حقوقية لها صلاحيات واسعة على المستوى العالمي، ويمكن أن نعتبر الحط من مبدأ الزوجية المؤسس على الاختلاف الجنسي البؤرة التي انطلق منها التصدع، لذلك نجد التعريفات التي تنشرها المؤسسات والمعاجم الغربية تعدل كل حين تعريفها للأسرة، وأكثر محدد يتعرض للتغير في المفهوم هو الزوجية، فيتم تعريف "نواة الأسرة" بالمعنى الضيق على أنها: شخصان أو أكثر يعيشون في نفس الأسرة، ويرتبطون كشركاء زواج أو مسجلين أو بالتراضي (أي المتعايشين) من الجنس الآخر أو من نفس الجنس، أو كوالد وطفل. وهكذا تتكون الأسرة من زوجين ليس لديهما أطفال، أو زوجان لديهما طفل واحد أو أكثر، أو والد وحيد لديه طفل واحد أو أكثر. (الأمم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الاقتباس ٢٠١٥).

هذا التعريف يعطينا فكرة عن واقع الأسرة لا عن مفهومها، لأنه انطلق من بيانات غطت كثيرا من الدول الأوروبية، بحيث خرجت المعاشرة عن إطارها الشرعي وهو الزواج، بل تجاوزت إطارها الفطري وهو نظام الزوجية، فإذا كانت الأسرة إلى حد قريب تتأسس على الزواج فقط، والزواج يكون بين امرأة ورجل، صار من الممكن أن يحصل هذا الزواج بين شخصين من نفس الجنس، مخالفة بذلك معايير الأديان السماوية جمعاء التي لا تجيز هذه الأفعال.

ومن ثمّ؛ فإن انسحاب الدين من تدبير المجال العمومي في الغرب جعل التغير يطال أكثر البنيات الاجتماعية صلابة، وهي الأسرة. الأمر الذي جعل كل تغير معتبرا دون ضابط، مما يترتب عنه

Copyright © 2024 JCMS

تغيير المفهوم، مما يجعلنا أمام مفهوم رخو يمكن إعادة تشكيله في كل وقت وحين بحسب التغيرات الاجتماعية، وفي هذا السياق لا وجود للثابت، وكل شيء قابل للتغيير.

في الإطار نفسه، وجد تيار آخر يرفع شعار موت الأسرة، حيث انطلق من مفهوم الأسرة القائم على الزوجية والترابط في نظام العلاقات ليخلص إلى أن ماهية الأسرة اندثرت، وما نحن أمامه مجموعة من اللقاءات الاجتماعية المشوهة والتي لا ترتبط بالأسرة، مع وجود تيار يرفع نفس الشعار، مع اختلاف في الموقف، حيث يرى بأن الأسرة بنية اجتماعية تاريخية، ويمكن للإنسان أن يبتكر بنى اجتماعية مختلفة تؤدي نفس الأدوار، فلا ضير من زوالها واندثارها.

والضريبة التي تدفع اليوم غالية جدا، تؤدي ثمنها مؤسسة الطفولة في حقها في النسب ومعرفة الأب وحنان الأم، فضلا عن معرفتها لأقاربها وبقية الدوائر القرابية، وتؤديها المرأة والرجل وحقها في الاستقرار والسكن، كما يؤديها المجتمع والدولة وغيرهما من النظم.

وإذا انتقلنا من هذا السياق الغربي إلى السياق الإسلامي سنجد أن بنية الأسرة أشد صلابة، وما تزال عصية، نسبيا، على مثل هذه التغييرات البنيوية، لأسباب متعددة منها أن التغير الاجتماعي الذي عرفته الأسرة كان على مستوى تراتبية نظام العلاقات داخل الأسرة مع تعديل الوظائف الأسرية وفق التغيرات الجديدة.

لكن هذا لا يعني أن نعيش في منطقة الراحة وندعي أننا في منأى عن مثل هذه التغيرات البنيوية، إذ طبيعة التدافع الذي بدأ في مرحلة ما بعد الكولونيالية، وهيمنة النظام العولمي بقيمه وتشريعاته، من شأنه أن يهدد هذه البنية، فهناك مجموعة من التحولات التي تنذر بكشف عورة الأسرة والإنسانية؛ ولنمثل بذلك بالتحولات على مستوى القاموس المستعمل لتوصيف العلاقات الأسرية، بحيث نلاحظ هيمنة قاموس الحب والمتعة والجسد لوصف ابتداء العلاقة الزوجية، وقاموس الندية المطلقة والأنانية الذي يرتبط بخلفية صراعية بين الجنسين، بحيث صار القاموس الحقوقي هو المهيمن وتجاوز حدوده العادلة وكاد قاموس الرحمة يختفي من الخطاب.

ولو أنصتنا إلى مجتمعنا اليوم لقمنا بتشكيل قاموس مليء بالتناقضات، بحيث تجد الرجل مثلا يقول بوجوب الطاعة وحق المتعة خارج حدود المسؤولية، وتنادي المرأة بوجوب نفقة الزوج وإزالة القوامة من باب المساواة والحرية المطلقة خارج حدود المسؤولية، الكل يريد أن يعيش حياته وفق منطق

Copyright © 2024 JCMS

الأنانية والفردانية، ومرة ظهر عندي reelsلإحدى الممثلات التي أجابت هل ستبادرين بالطلاق عند انتهاء الحب، فأجابت على الفور ب: نعم، معللة جوابها بأن عندنا حياة واحدة لنحياها؛ ولا يخفى أن هذا التصور بعيد عن المرجعية التوحيدية التي جاء بها الإسلام، فهذه حياة دنيًا بتوصيف القرآن، وهناك حياة آخرة سيكون عمل الإنسان هو المحدد لتوصيفها دنيا أم عليا، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

وعليه، فأحسب أن تثبيت منظومة المقاصد التوحيدية والعمرانية التي تتأسس عليها الأسرة، والتوعية بمآلات التغيرات الاجتماعية البنيوية من شأنه أن يبني خطابا عقلانيا وتراحميا مقنعا للأجيال الصاعدة في أفق تحقيق "الحياة الطيبة".

من الجيد في ختام هذه الافتتاحية التذكير أن الأسرة تتأطر بقيمة مركزية جلاها الحديث النبوي الشريف: كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فربط الحديث بين وظيفة الرعاية والمسؤولية، والرعاية كما قال ابن فارس في مقاييس اللغة، تدل على المراقبة والحفظ، ويستدعي ذلك استشراف المآلات، فراعيت الأمر: نظرت إلام يصير (ابن فارس، ٤٠٩/٢)، ومنه المراعاة، فالراعي مؤتمن على ما وكل إليه حفظه، وكما "قال الطيبي: في هذا الحديث أن الراعي ليس مطلوبا لذاته وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك فينبغي أن لا يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه وهو تمثيل ليس في الباب ألطف ولا أجمع ولا أبلغ منه فإنه أجمل أولا ثم فصل وأتى بحرف التنبيه مكررا"، (الفتح ١٣ / ١١١.).

لذلك فإن تأسيس الأسرة والحرص على تعهدها واستمرارها أمانة في عنق المكلف المسؤول، ينبغي أن تتعهد وتحفظ وتدبر خلافاتها بالحسنى. كما أن تعهدها يتم بالتربية على أخلاق المسؤولية التي نبه عنها الحديث النبوي الشريف.

نحتاج اليوم إلى أخلاق التواصي بالحق لتفادي الخسران، والتنبيه على منطق الطغيان الذي أفقد الأسرة روحها، والارتقاء بالأسرة إلى أفق العمران، مع ضرورة فهم المسألة الاسرية في تكاملها وتناقضها، في أبعادها وعلاقاتها، في روابطها والفهم الجيد للتحولات الناعمة التي لا تلفت الانتباه إليها؛ ومن ثم، فإن الوضع الحالي يتطلب تكاثف الحكماء من كل فن؛ فنحتاج إلى مقاصدية الفقيه ودقة الأصولي ومنطق المتكلم وحكمة الصوفي وعدالة القانوني، فيلزم التنبه إلى طبيعة كل تغير ومآله، والتمييز بين المقبول

Copyright © 2024 JCMS

والمردود، حيث إن التغيرات مهما حصلت نظرا لتغير النظم الاجتماعية ينبغي أن لا تمس الجوهر، لأننا سنكون مثل من يحوم حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

فكيف لا نحوم حول حمى الأسرة؟ بل كيف ندافع عن حماها ونحفظ أساسها؟ هذا ما يستدعي اهتمامنا وتفكيرنا وعملنا الدؤوب.

وعليه، فإننا في هذا العدد نعمل على تثمين النقاش المقاصدي حول الأسرة مع ربطه بالتغيرات الواقعية، مع التنبيه على ما يهدد حمى الأسرة وفق منظور مقاصدي إرشادي ينظر إلى المآلات ويستفيد من تجارب الأمم والشعوب.

ولقد سعدنا باستقبال مجموعة من الأوراق المهمة في هذا العدد؛ على رأسها دراسة الدكتور فريد شكري الموسومة ب "قيم الفضل في الأسرة ومقصد تأسيس العمران"، كما شاركت في هذا العدد بدراسة حول "مقاصد الأسرة في الزمن الرقمي"، إضافة إلى ورقة الباحثة الجادة مريم عمرو في موضوع: "منظومة القيم المقاصدية وأثرها في الاستقرار الزوجي: دراسة مقاصدية ميدانية"، ثم مقالة الدكتور مجدي هلال بورقة عنوانها: " الأسرة نواة وجود وأمل منشود، قراءة تربوية اجتماعية للمقاصد الأُسرية.

وخارج ملف العدد شارك معنا الأستاذ الميلودي بن يحيى خطاب بورقة معنونة ب: "هوية المصطلح المقاصدي: معالمها وأبعادها"، إضافة لورقة باتيست برودار باللغة الإنجليزية في موضوع: الإسلام والرعاية الاجتماعية والكرامة الإنسانية: منهج مقاصدي، وورقة أخرى باللغة الإنجليزية كذلك للباحثة سلوى الملّة في موضوع: "القومية والعالمية: مونديال قطر ٢٠٢٢ والاستثمار في الاستدامة والهوية الوطنية في ضوء مقاصد الشريعة". وتضمن العدد كذلك ترجمة لورقة الأستاذ حليم راني من أستراليا عنوانها: "مقاصد المواثيق في الإسلام: تحليل محتوى لمفاهيم العهد والميثاق في القرآن الكريم"، ترجمها الدكتور مولود محادي. كما تضمن العدد مراجعة الدكتور محمد الريوش لكتاب محمد نكرومي في موضوع "الفضيلة والمصلحة العامة: الأسس التأويلية للفلسفة الأخلاقية عند الشاطبي".

وسعدنا كذلك بإجراء حوار ناجع خاض غماره الدكتور مولود مع فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله الجديع الذي شاركنا رأيه في كثير من القضايا المرتبطة بالأسرة.

ختاما، لا يسعني إلا أن أشكر الذين أسهموا معنا في هذا العدد منذ بدئه إلى منتهاه، كما أثني الشكر الجميل لرئيس معهد المقاصد الأستاذ الدكتور جاسر عودة، وكذلك المدير التنفيذي للمعهد

Copyright © 2024 JCMS

الدكتور زيد برزنجي. كما لا أنسى بالشكر والعرفان نائبي في رئاسة التحرير الدكتور مولود محادي وباقي أعضاء هيئة التحرير على رأسهم الأستاذ الدكتور ياسر طرشاني والدكتور عدي الرحمان والدكتور أحمد شكران والدكتور أولياء رحمت.

جميلة تِلوت
رئيس التحرير

Copyright © 2024 JCMS